

نشرة إلكترونية
صادرة عن جمعية
حقوق الإنسان
في سورية

المرصد
٢٠٠٥
العدد ٣١ نهاية أيلول



أحداث حماه مجدداً

ربما لم تشهد حماة تصاعدا كبيرا في عمليات الاعتقال منذ انصرام عقد الثمانينات المشؤوم كما شهدته خلال الأسابيع الماضية. فعلى أرضية الرواية الرسمية باكتشاف خلية أصولية تابعة لما سمي بجند الشام قامت الجهات الأمنية بحملات واسعة من الاعتقالات طالت في بعض الأحيان عائلات بأكملها وفي أحيان أخرى كل الأشخاص الذين يحملون لسوء حظهم اسماً مطلوباً دون تدقيق أو ترو، ولقد تمت الاعتقالات بطريقة نشرت الرعب لما رافقها من أسلحة مدججة وأعداد كبيرة من أفراد فرق المداخلة أعادت أجواء الخوف الذي لم تكد المدينة أن تلتقط أنفاسها منه. ولم يعرف العدد الحقيقي للمعتقلين ولكنهم بالتأكيد بالعشرات وربما تجاوزوا المائه، تم إطلاق العديد منهم بينما لا يزال عدد آخر رهن الاعتقال .

لقد أجمع الرأي الشعبي غير الرسمي في المدينة على التقليل من أهمية جند الشام، وترجيح أن تكون الحادثة لا تعدو مناوشات مع مهربين لما عرف عن المنطقة من علاقة لها بتهريب الآثار في محافظة حماه، كما أجمع على وصف وجهة النظر الرسمية بالمبالغة وذلك بهدف اختلاق عدو وهمي يبرر حملات القمع لإشاعة الخوف، ويظهر النظام أمام الخارج كنظام دوره ضروري لمواجهة إرهاب أصولي متربص، كما يذكر بحماة الثمانينات بما يحمله ذلك من إثارة ذكريات أليمة ومخاوف و نعرات تباعد وتمنع أي محاولة لتقارب أبناء الوطن . وبغض النظر عن دقة الرواية الرسمية أو مبالغتها فإن ما حدث في حماه لا يخدم دولة القانون والمؤسسات الموعوده كما ينافي حق الإنسان في هذا الوطن بأن يعيش مطمئناً إلى قانون حضاري يحميه من حملات هوجاء قد تنتهك أمنه وتنتال من كرامته في أي وقت ولأتفه الأسباب وذلك كله يتم تحت مظلة حالة الطوارئ التي تلاشت أمامها كل الحقوق و كل القوانين .

ولقد استطعنا أن نحصي الأسماء التالية : عبد الرحمن قطرميز ،مصطفى علاوي الناصر ، محمد السماك ، عمار بولاد ، مصطفى عساف ، حسين القرمة ، محمد زقزوق ، وائل كبيسي ، حكم النعسان ، أحمد طلاع الذي تم اعتقاله من منطقة الصناعة في حماة وهو في العشرينات وابن لأحد المواطنين الذين قضوا أكثر من عشر سنوات في السجن دون محاكمه، وكل من سبق ذكره لا يزال قيد الاعتقال . اثنان من عائلة فقير العمر من منطقة غرب المشتل في حماه تم الإفراج عنهما لاحقاً ،مواطن من بيت الحلبية من منطقة الشيخ عنبر في حماه ،واثنان باسم محمود رقيه تم الإفراج عنهما. ولقد تجاوز عدد الذين اعتقلوا من عائلة الحامض العشرة أخذوا بسبب المطلوب من عائلتهم المدعو أحمد الحامض في قرية العشر وبلحسين القريبة من المدينة ، إضافة للدكتور أحمد الدوري خال المدعو أحمد الحامض والذي تم الإفراج عنه بعد يومين كما تم الإفراج عن أفراد عائلة الحامض بعد عدة أيام. كما تم اعتقال عدد من عائلة البركاوي المتهمة الأساسية في حادثة ما سمي بجند الشام وهي عائلة تقيم في قرية جبرين القريبة من المدينة ولقد قيل أن الاعتقالات قد طالت سيدة منها مقيمه في قرية صوران مع ابنها العامل في بلدية حماة من عائلة الكسلان، ولم نتأكد إذا ما تم الإفراج عنهم أم لا. بهذه المناسبة نذكر بمن بقي داخل السجن من المجموعة التي تم اعتقالها منذ أكثر من عام وهم أحمد حجازي، عبد الصمد الجاجه ،محمد العمادي ، بسام الأصفر، إياد نيربيه، أحمد موصللي، عبد الحميد الطباع، فارس عربان، محمد حمامه ،حذيفه قزلباش . ولم يسمح لأهلهم بزيارتهم ولم يقدموا لأية محاكمة لحد الآن ، ولا تعلم عائلاتهم شيئاً عن مكان تواجدهم بعد أن تأكد عدم صحة ما أشيع عن نقلهم من فرع تحقيق الأمن العسكري في دمشق إلى سجن صيدنايا .

إن هذه الممارسات إضافة لانتهاكها لأبسط حقوق الإنسان بالتمتع بالدفاع عن نفسه أمام محكمة قانونية عادلة ، وحقه بالأ يكون رهن إشارة قوى أمنية تأخذه أتى تشاء وكيفما تشاء ، تفرج عنه حينما تريد وترميه لسنين في غياهب النسيان حينما تريد، تشكل في حماة بالذات أضراراً إضافية لأنها تتكأ جراحاً ما أنزل الله بها من سلطان ، ولأن توقف القوى الأمنية فيها عن تجاوزات كهذه يدل عن نية مخلصه، كما يشكل خطوة جادة أولى على طريق إغلاق أعقد وأشنع الملفات التي تقف في وجه مصالحة وطنية حقيقية .

وثيقة* منظمة العفو الدولية : احترام حقوق الإنسان هو الطريق الوحيد إلى ضمان الأمن

(هيلسنكي) : يجب على الحكومات الأوروبية أن لا تتراجع عن الحظر التام للتعذيب وسوء المعاملة باسم مكافحة الإرهاب. وعضواً عن ذلك، ينبغي عليها التأكيد على أن احترام حقوق الإنسان هو الطريق إلى الأمن وليس عقبة في وجهه. هذا ما صرحت به اليوم إيرين خان، الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية، مشيرة إلى اجتماع الاتحاد الأوروبي الخاص بوزراء العدل والداخلية المنعقد في نيوكاسيل، بالمملكة المتحدة.

وحثت منظمة العفو الدولية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على رفض أي تدابير ترمي إلى اللجوء إلى "التطمينات الدبلوماسية" أو مذكرات التفاهم لتيسير إعادة القسرية للأشخاص إلى بلدان يسود فيها التعذيب.

وحذرت الأمينة العامة من أن "التطمينات الدبلوماسية لا تساوي ثمن الورق الذي تكتب عليه، وأن الادعاء بأنه ليس من شأن القضاة النظر في هذه الاتفاقيات ليس سوى محاولة للتدخل في استقلال السلطة القضائية"، مشيرة إلى تصريحات وزراء في حكومة المملكة المتحدة بأنه ينبغي على الهيئة القضائية البريطانية احترام الصفقات التي تسعى الحكومة إلى عقدها مع حكومات أخرى لإبعاد الأفراد.

ودعت منظمة العفو الدولية الحكومات إلى احترام أحكام الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وقانون الدعاوى القضائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

وقالت إيرين خان، مخاطبة ما يربو على ٦٠٠ مشارك من ٧٣ بلداً في مؤتمر هلسنكي، الذي ينعقد تحت عنوان "تعبئة الإرادة السياسية" بشأن تحديات العولمة والديمقراطية والأمن: "إن من الضروري أن نقارب مسألة الأمن عبر منهجية أوسع. فنحن نعيش في عالم تحيط به الأخطار وغير آمن ويفتقر إلى النزاهة: فهو محاط بأخطار التدمير البيئي؛ وتتفصه العدالة جراء المشكلات الكاسحة للفقر وعدم المساواة والمرض وسط خضم من الوفرة الهائلة؛ وهو غير آمن بسبب النزاعات المنسية وتلك غير المنسية تماماً، وكذلك بسبب التهديدات المتزايدة من قبل الإرهاب ومن جانب التدابير غير المناسبة لمكافحة الإرهاب".

"ليس ثمة نقص في الأفكار بشأن أمن العالم، إلا أن ما نحن بحاجة إليه هو الإرادة السياسية لتعزيز أجنحة أمنية تقوم على حقوق الإنسان، بدلاً من تلك التي تسعى إلى تقويضها. فالحكومات ما برحت تتشدد بالمديح لحقوق الإنسان. غير أن الإرادة السياسية ليست تحدياً مجرداً يواجه الحكومات، وإنما دعوة ملحة إلى العمل الملموس الذي يمكن من دونه أن يجري تقويض الالتزامات الأساسية في القمة العالمية التي ستعقد في الأسبوع المقبل".

وبينما تقوم الحكومات بالتحضير لقمة الأمم المتحدة في نيويورك التي ستعقد في الأسبوع القادم، دعت منظمة العفو الدولية القادة الذين سيلتقون في القمة العالمية للعام ٢٠٠٥ إلى أن يتمسكوا بالرؤية المتبصرة وبالشفاعة، وإلى أن يؤكدوا على التزامهم بأمن متحدة قوية وفعالة تعترف بالأهمية المتساوية لحقوق الإنسان والأمن والتنمية.

وحددت إيرين خان المجالات الأربعة التي ستكون المحك لإرادة قادة العالم في التصدي للقضايا الحقيقية التي أدت إلى انعدام الأمن لأغلبية سكان العالم، ألا وهي :

- الرد على الإرهاب دونما تضحية بحقوق الإنسان
- والسيطرة على انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة التقليدية.
- وتفعيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عبر أهداف الألفية للتنمية.
- وإصلاح الأمم المتحدة لجعل آلية حقوق الإنسان أشد فعالية.

وفي الختام، قالت الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية: "يجب عدم السماح لزمرة صغيرة من الدول المفسدة أن تختطف القمة العالمية للأمم المتحدة رهينة وتفرغ أهداف الألفية للتنمية من محتواها، أو أن تفرغ إصلاح آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من مضمونها. فعلى المجتمع الدولي أن لا يستسلم لمثل هذه الضغوط".

تقوم منظمة العفو الدولية حالياً بحملة من أجل مناهضة العنف وسوء المعاملة في سياق "الحرب على الإرهاب". ولمزيد من المعلومات، يمكن زيارة صفحة الاستقبال للحملة على الموقع الإلكتروني:

<http://web.amnesty.org/pages/stoptorute-index-eng>

POL 30/029/2005 سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥

*رقم الوثيقة: 8

إلى كل المؤمنين بحق الإنسان بالحرية والمساواة والعدالة.. دعوة للتضامن مع منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي، في اليوم الوطني للدفاع عن حرية التعبير كل أول يوم سبت من كل شهر الساعة ٣٠، ٧ مساءً موعد المحاضرة الشهرية في مقر منتدى الأتاسي بمنطقة توسع مشروع دمر البرج ١٢ أول طريق وزارة المغتربين، أو الاعتصام أمام الساحة في مدخل التوسع لمدة ساعة واحدة إذا منعت الجهات الأمنية رواد المنتدى وأصدقائه من الوصول إلى مقر المنتدى. وذلك احتجاجاً على الجهات التي تقف وراء تعطيل لغة الحوار الوطني الديمقراطي.

شهادة : يحدث في سورية الآن

بعد نشر المرصد (عدد ٢٧) رسالة أولى من السجين (حمامي)، تنشر في هذا العدد رسالة ثانية* من السجين نفسه، كشهادة على الفساد والتعذيب في السجون السورية كما وردت إلى مكتب جمعية حقوق الإنسان في سورية، وبلغت كاتبها نفسها، لكنها تتحفظ على أسماء الضابط والسجناء المتهمين فتستبدلهم بأحرف رمزية ما بين قوسين، وذلك بانظار التحقيق واحتراما لحقوق التقاضي.

والجمعية تطالب السلطة المعنية بالتحقيق في وقائع الحادثة المذكورة، وجعل العدالة تأخذ مجراها. علماً أن الحكومة السورية سبق لها أن صادقت في صيف العام الفائت على الاتفاقية الدولية لمنع التعذيب، لكن يبدو باستمرار أن هناك مسافة كبيرة بين الإعلان والتطبيق، وربما بين النوايا وعادات الأجهزة.

* نص الرسالة :

إلى من يهمه الأمر

من السجين محمد هاني حمامي نزيل سجن حماة المركزي .

سيدي الكريم

هذا شرح مفصل ومختصر للفساد الذي شاهدته ولا يمكن سكوت عنه أبداً وأنا حكيت عن الفساد وأشرت على الغلط فكان مصيري نقلي خارج حلب وعذاب لي ولأسرتي .

هذا شرح للفساد الذي الذي شاهدته في سجن حلب المركزي بعهد الضابط (ن)

1 - الموقوف يأتي بحالة نفسية مرعوب لأن أكثر الموقوفين يأتون للسجن لأول مرة يقوم رئيس الحرس الداخلي بسجن حلب بالضغط على الموقوفين بشتمهم وهنا يتدخل السماسرة المدفوعين من قبل الضابط (ن) فرع سجن حلب المركزي ويتدخلون مباشرة مع الموقوفين فيقولون لهم إننا سوف نغفك من حلقة شعرك وسوف نفرزك إلى غرفة كويسه عدد السجناء فيها قليل مقابل ٥/ خمسة آلاف ليرة سورية تدفع للسمنار وكان يقوم بذلك السجين (ع) صديق الضابط (س) .. فرع سجن حلب فيدفع من المبلغ لرئيس الحرس الداخلي ويدفع جزء من المبلغ للضابط (ن).

2 - عندما يحضر موقوف لسجن حلب يأتي السجين (م) رئيس جناح الخامس بالطابق الثاني بسجن حلب وهذا الجناح مخصص لجرم اللواطه حصراً ويقوم السجين (م) بجولة على سجناء الموقوفين جدد بالحرس الداخلي وعندما يشاهد موقوفين (شخصية حلوة وجسمه حلو) وصغير بالسن يطلب من رئيس الحرس الداخلي ومن السمنار (ع) أن يتم فرزه للسجين لعند للجناح ويتم ذلك مقابل ٥/ ألف خمسة عشر ألف ليرة سورية ويتم فرز السجين وحتى ولو كان جرم السجين غير اللواطه يتم فرزه لجناح اللواطه .

ويقوم (م) باصطحاب السجين الجديد إلى غرفته ويكرمه ويطلب له عشاء جاهز ويقدم له كأس شاي موضوع فيها حبة مخدر يشربها السجين وينام نوم سبات ويقوم الخمورة بفعل اللواطه معه وعند الصباح يستيقظ السجين فيسكت لأن ما فعل معه قد حصل .

3 - يقوم السجين (ع) مفتاح الضابط (ن) بإدخال الممنوعات الويسكي وحب المخدرات وكل ممنوع منها أجهزة سيديه مع أشرطة سيكس ممنوعة ويتم أجارها للسجناء وكله له ثمن .

4 - السماح للسجناء المقربين من الضابط (ن) ومعاونه (ص) بالذهاب إلى سجن النساء بالليل واللقاء مع السجينات الموقوفات بجرم دعارة ومنهم السجينة (ف) - وهذه أسماء السجناء الذين يزورون : (ح - ع - م) وغيره .

وكل سجين يذهب لسجن النساء يدفع ٥ آلاف ل س للسمنار (ع) وهو يقوم بتقسيم المبلغ بين الضابط (ن) ومعاونه (ص) وأنا بدوري سيدي الكريم اشتكيت للسيد وزير الداخلية شخصياً ولعدة جهات مسؤولة - وبناءً على شكوتي للسيد وزير الداخلية السابق جاءت برقيه من السيد وزير الداخلية للتحقيق بهذه المواضيع المذكورة وحضرة لجنة التحقيق بذلك وتأكدت اللجنة من صحة شكوتي وجاءت برقيه من السيد وزير الداخلية بنقل السجين (محمد هاني حمامي) من سجن حلب الى سجن عدرا - بسبب إساءته واستغلاله للسجناء وعندما علم الضابط (ن) فرع سجن حلب ومعاونه الضابط (ص) بأنني اشتكيت على هذا الفساد الذي يحصل بسجن حلب بمعرفتهم قام الضابط (ن) وبالتنسيق مع صديقه وابن محافظته الضابط الكبير (ر) بوضع عقوبات مزورة داخل إضبارتي بالسجن وعدد العقوبات ٩/ عقوبات مزورة مضمون العقوبات بأنني تم وضع السجين محمد هاني حمامي بالانفراد وهذه الأمور لم تحصل بحقي . وبعدها تم اقتراح نقلي من قبل ... شرطة حلب و.... سجن حلب لكي يتم صفقات الفساد على مصراعيه بدون مراقبة عليهم بسبب أن الضابط (س) كان يسرق المواد التموينية المخصصة للسجناء البالغ عددهم أربعة آلاف وخمسة سجين كل يوم لهم مخصصات تموينية بالاتفاق مع متعهد السجن .

ووجود هاني حمامي لا يسمح له بالسرقة وتقديم الرشاوي لصديقه الضابط الكبير (ر) . وبعدها جاءت برقية بنقلي من سجن حلب إلى سجن منطقة إعزاز تعرفت على السجناء الموقوفين هم (صادق سيدو وحنان محمد حميد) الموقوفين بجرم حيازة سلاح غير مرخص وحكوه لي قصتهم والظلم الذي حصل معهم أثناء التحقيق في مفرزة جنائية منطقة إعزاز -

سيدي الكريم هذه قصتهم لا يقبلها أي إنسانية أو منطق .
لقد تم توقيف السجين صادق سيدو من قبل جنائية إعزاز وأثناء التحقيق معه قام الضابط (ش) ... منطقة إعزاز بتعذيبه ولم يكتفي بذلك (بل قام بأدخل قنينة كازوز بفتحته الشرجية والبروك عليها مدة طويلة بالقوة)
وقام أيضاً الضابط (ش) بتوقيف السجين حنان محمد حميد وتعذيبه عذاب لا يتحمله أي مخلوق ولم يكتفي بذلك بل قام باستدعاء أخته لحنان إلى مفرزة جنائية إعزاز وكان أخيها حنان مربوط على بساط القتل وحضرت شقيقته وقال الضابط (ش) للموقوف حنان اعترف من أين أحضرت بارودة روسية وإذا لم تعترف هؤلاء عناصر جنائية سوف أخليهم يغتصبوه أختك أمامك وحاول العناصر تشليح لباسها لأخته فصارت أخته تصرخ وتبكي وتقول لأخوها حنان اعترف مثل ما بدن ، وغضب عنه حنان بصموه على ضبط مكتوب وجاهز كل هذا التعذيب والانتهاكات غير شرعية كانت بتوجيه من الضابط (د) ... منطقة إعزاز .
سيدي الكريم أريد أن أوضح لكم بأن الضابط (ش) ... منطقة إعزاز من محافظة دير الزور ووالده صديق شخصي للضابط (ر) وهو داعمه دعم مفتوح للضابط (ش) بسبب أن المذكور يقدم هدايا قيمة للضابط الكبير (ر).....فرع شرطة حلب -

نحيطكم علماً بأن السجناء (حنان محمد حميد - صادق سيدو) حالياً موجودين في سجن حلب المركزي الطابق ٣ الجناح الأول .

وبعد أن سمعت محكوه لي السجناء حنان وصادق ساعدتهم بتقديم شكوى للقضاء وحضر طبيب شرعي وكتب تقريره بأنه يوجد توسع في فتحة شرجية - وغيره - وساعد المذكورين بتقديم عدة شكاوي لوزارة الداخلية بما حصل معهم .
وعندما علم الضابط (ش) بأني أساعدهم لرد اعتبارهم قام بإبلاغ الذي داعمه الضابط الكبير (ر) .. فرع شرطة حلب وقدم له كتاب نقلي خارج سجن اعزاز وبعد فترة جاءت برقية من مدير ادارة السجون بنقلي من سجن منطقة اعزاز . بسبب سوء سلوكي . قول الحق ومحاربة الظلم أصبح سوء سلوك برأي الحرامية المحميين.
سيدي الكريم أنا جاهز لأي توضيح ، وكل الحب والشكر لفضلك وإنسانيتك وشهامتك
التوقيع : محمد هاني حمامي

مرصد شهر أيلول ٢٠٠٥

٨/٣١ الإفراج عن (الشاغوري)

أفراج عن معتقل الانترنت : عبد الرحمن الشاغوري في ٣١ آب، بعد أن أمضى فترة حكمه في سجن صيدنايا العسكري، وكان قد اعتقل في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٣ وحكم عليه بالسجن لمدة سنتين ونصف على خلفية توزيع بعض الأخبار على عدد من أصدقائه عبر البريد الإلكتروني.

٩/٤ / المنع مستمر لمنندى الأتاسي

حاصرت قوات حفظ النظام مجددا مقر منندى جمال الأتاسي في مشروع دمر، ومنعت الدخول إليه قبل ساعات من موعده الشهري مساء السبت. ولوحظ تواجد كثيف للقوات المدعومة بالسيارات و الهراوات، بقيادة ضباط كبار من الأمن والشرطة، بما فيهم العميد معاون قائد شرطة دمشق، للإشراف على تنفيذ ذلك المنع.

٩/٤ / الإفراج عن سليم السليم (التعسف بدلاً من القانون)

ذكر بيان للجمعية أن السلطات الأمنية أفرجت ليل السبت ٩/٣ عن المدرس سليم السليم من بابا عمرو - حمص، والذي كان قد اعتقل يوم ٢٠٠٥/٢/٢٤ بصورة تعسفية، وقد ربطت أنباء صحفية الاعتقال بحادثة جامع أبي ذر الغفاري بحمص، الذي ما يزال أكثر من ١٦ مواطناً معتقلين على خلفيته بدون محاكمة ، وغالبيتهم من الأطفال والمراهقين ، الذين تتراوح أعمار بعضهم بين ١٤ و ١٧ عاماً، ولا يعلم أهلهم عنهم أي شيء منذ اعتقالهم في ٢٠٠٤/١٢/١١. وإذ هنا البيان المواطن المفرج عنه، وطالب بتعويضه عما لحق به وبعائلته من أضرار ، فقد أكد مطلب الجمعية الدائم بضرورة الإحتكام إلى القانون وتسييده ، والإفراج عن كافة معتقلي الرأي أو تحويلهم إلى القضاء العادي، مع توفير شروط المحاكمات العادلة لهم، مما يضمن طي ملف الاعتقال التعسفي نهائياً.

٩/٧- اعتقال شابين في الرقة

أدان بيان للجمعية قيام جهات امنية في الرقة باعتقال الأخوين إبراهيم الطياوي بن سليمان وحامد الطياوي بن سليمان (على خلفيتهما الدينية)، وترحيلهما إلى دير الزور بهدف نقلهما إلى دمشق .
وقد طالب البيان بإطلاق سراح الشابين أو تقديمهما إلى محكمة عادية وضمن حق الدفاع المشروع عنهما، وذكر لاحقاً أن اعتقالهما جرى على خلفية اتصال هاتفي من العراق.

٩/٩ / البرلمان الأوروبي يربط الشراكة بتحسين حقوق الإنسان في سوريا

السفير: أكد البرلمان الأوروبي في بيان، اثر اجتماع في استراسبورغ، أن احترام حقوق الإنسان >> يشكل عنصراً حاسماً لأي اتفاق شراكة مقبل بين الاتحاد الأوروبي وسوريا<<، داعياً المفوضية والمجلس والدول الأعضاء إلى أن >>يبلغوا السلطات (السورية) صراحة ذلك . وطلب البرلمان من السلطات السورية المصادقة على اتفاقية مكافحة التعذيب والعقوبات الأخرى والمعاملة القاسية واللاإنسانية أو المهينة، وأن يتمكن المعتقلون أو المسجونون من الالتقاء سريعاً، ومن دون عقبات، بمحاميتهم وأطبائهم وعائلاتهم. ودعا البرلمان دمشق إلى (التخلي فوراً عن التهم الموجهة إلى الناشطين المدنيين حسن زينو وياسين الحموي ومحمد علي العبد الله، الذين سيمثلون أمام المحاكم العسكرية، والإفراج فوراً عن النائبين رياض سيف ومأمون الحمصي)

٩/٩ نداء عاجل إلى الأمين العام للجامعة العربية

وجه وليد سفور رئيس اللجنة السورية لحقوق الإنسان، بمناسبة انعقاد اجتماع وزراء الخارجية العرب، نداء عاجلاً إلى الأمين العام للجامعة العربية عرض من خلاله جانباً مما يتعرض له المواطنون العرب المقيمون في العراق من معاناة واعتقالات وتحرشات وإجراءات وصلت أخيراً إلى حد منعهم من حقهم في الإقامة، على الرغم من إقامتهم في العراق منذ سنوات طويلة، ولقد انتهجت وزارة الداخلية العراقية بتشكيلتها الأخيرة خطأً في غاية التشدد والتهجم على المواطنين العرب والسوريين منهم على وجه التخصيص متهمه إياهم بالإرهاب.

واحتفظت اللجنة بأسماء ٣٥ سورياً مقيماً في العراق اعتقلوا من بيوتهم أو من أماكن عملهم بدون تفريق بين مسن جاوز السبعين أو حدث لم يجاوز السادسة عشرة من عمره، وغالباً ما يعتقل كل الذكور من أفراد الأسرة، ولا يفرج عنهم ولا توجه إليهم تهمة. وقد توجهت اللجنة إلى الأمين العام للجامعة العربية وإلى وزراء الخارجية المجتمعين لممارسة سلطاتهم المعنوية والمادية لإطلاق سراح المعتقلين العرب في المعتقلات العراقية ولا سيما السوريين منهم، والعمل على احترام حقوق المواطنين العرب المقيمين في العراق، وإزالة الضغوط التي يعانون منها، ووقف التحرشات المستمرة التي تقوم بها وزارة الداخلية العراقية، والإجراءات التعجيزية التي تفرضها عليهم.

- من جهة أخرى ذكر بيان آخر للجنة ، بتاريخ ٩/٦ (إيلاف) ، ان السلطات السورية اطلقت امس سراح المعتقل يوسف محمد احمد قرمو والذي ألقى القبض عليه إثر عودته من العراق مع أسرته بتاريخ ٢٥ تموز (يوليو) الماضي، لكن أربعة عشر معتقلاً من مجموعة العائدين إلى سورية لا يزالون في سجون النظام بدون معرفة الكثير عن أوضاعهم وأماكن احتجازهم.

٩/٩ / اعتقالات على خلفية الانتماء لحزب التحرير

مصادر حقوقية: بدأت أجهزة الأمن صباح يوم الجمعة التاسع من أيلول (سبتمبر) بشن حملة اعتقالات شملت عدداً من المواطنين، اعتقل بعضهم أثناء توزيع بيان من حزب التحرير، ثم قامت هذه الأجهزة بمداخلة منازل المعتقلين وصادرت أجهزة الكومبيوتر والطابعات والمبالغ النقدية التي عثروا عليها.
ومن الجدير بالذكر أن حملة مشابهة في أواخر عام ١٩٩٩ طاولت العديد من كوادر الحزب، ولا يزال العشرات من أعضاء حزب التحرير في سجن صيدنايا العسكري.

٩/١٠ العدوان الأمريكي على تلغرفجريمة ضد الإنسانية

أدان بيان للجمعية اجتياح قوات الاحتلال الأمريكي لمدينة تلغرف العراقية، وقتل المدنيين وتهديم البيوت فوق ساكنيها من شيوخ ونساء وأطفال، وحرمانهم من الماء والكهرباء، ومنع إسعاف الجرحى، والإجهاز على عدد منهم، معتبراً ذلك حلقة في سلسلة العدوان الأمريكي الخارج على الشرعية الدولية، ودفعاً للعراق على طريق الحرب الأهلية والتفكك، وانتهاكاً صريحاً لحقوق الإنسان، ومخالفة واضحة للمواثيق الدولية حول الحرب وحول واجبات والتزامات قوات الاحتلال . يضاف إلى ذلك، ما صرح به قادة الحرب الأمريكية من خطط لتوسيع الحرب في منطقة تلغرف، بما يشي باحتمال نقل العدوان، وتصدير الحالة العراقية الراهنة إلى دول الجوار .

وقد استنكر البيان الاجتياح الأمريكي لتلغرف ودعا منظمات حقوق الإنسان وقوى الرأي العام في العالم للتضامن مع الضحايا والتصدي لفرض الانسحاب على المعتدين، كما ندد بموقف الحكومة الإيطالية في عرقله مؤتمر التضامن مع العراق وتضامن مع المضربين عن الطعام أمام وزارة الخارجية الإيطالية، المطالبين بعقد المؤتمر .

٩/١٣ اختفاء المهندس عبد الستار قطان في السجون السورية

بالإشارة إلى نداء اللجنة السورية لحقوق الإنسان بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/١٥ للإفراج عن المهندس الكهربائي عبد الستار قطان (حلب) ، والذي اعتقلته السلطات الأمنية السورية إثر عودته من أداء مناسك العمرة في ٢٧/١١/٢٠٠٤ وصادرت كل ما بحوزته من مبالغ مالية، فقد وردت إلى اللجنة أخبار جديدة تفيد بأن كل المحاولات لزيارته أو معرفة مكان اعتقاله باءت بالفشل، ولم يتمكن أحد من معرفة إن كانت قد وجهت إليه تهمة أو حوكم أمام أي محكمة استثنائية كانت أو عسكرية. التي يعتقل فيها المهندس قطان وعمره حالياً ٦٢ عاماً.

ووردت أنباء إلى اللجنة بأن المخابرات العسكرية اتهمته عند اعتقاله منذ حوالي عشرة أشهر بتوزيع مساعدات مادية على بعض المعتقلين المفرج عنهم أو أسر المعتقلين الذين يعانون من الفقر وحصار الأجهزة الأمنية ، وتحت هذه الذريعة حضرت إلى منزله واستولت على كل ما فيه من نفود. وقد وجهت اللجنة نداء للعمل على إطلاق سراح عبد الستار قطان وكل المعتقلين في سجون النظام السوري.

٩ / ١٥ منع نقيب أطباء سورية من السفر

ذكر بيان للمنظمة العربية لحقوق الإنسان فرع سوريا، أنه تم منع الدكتور رمضان رمضان نقيب أطباء سورية من السفر، مساء اليوم الخميس ٩/١٥ في مطار دمشق، حيث أبلغ بصدور بطاقة منع مغادرة بحقه. علماً بأن الدكتور رمضان رمضان عضو اللجنة المركزية لحزب البعث ، وشاع بأنه كان مرشحاً للقيادة القطرية، استبعد لمداخلته الإصلاحية ودعوته لمكافحة الفساد والمصالحة الوطنية

٩/١٦ مقتل مواطنة في اشتباك مع الشرطة

(ا ف ب) أهدمت عناصر من الشرطة والأمن بالاعتداء على مواطنين يقطنون في منطقة مخالقات تابعة لقرى الأسد (غرب دمشق) بسبب اعتراضهم السلمي على هدم بيوتهم مما أدى إلى قتل سيدة اسمها شها رمو ام لتسعة اطفال عمرها ناهز الخامسة والستين، إثر إصابتها بضربة من عقب بندقية أحد عناصر الشرطة على رأسها نتج عنه كسر في الجمجمة ونزيف في الدماغ وكسر أصبع سيدة أخرى (خديجة عزب) ، بتر أصبعها عندما أقدمت الشرطة على كسر باب منزلها بأداة ثقيلة واعتقال المواطنين عبد الله محمود عمر (أصيب في رأسه) ومحمود آدم (أصيب في رأسه) و محمد محمد حبش ، وهو في السبعينيات من عمره(مصاب). وطالب منصور (مصاب)، وقد دانته منظمات حقوقية سورية ماحدث. ورأى بيان الجمعية أن تطبيق القانون أمر هام، لكنه لا يكون بوسائل تنتهك القانون، وأن الاعتداء على المواطنين بضربهم وإيذائهم واعتقالهم دون مبرر هو تعبير على سلوك خاطئ أن له ينتهي .

٩/١٩ مجدداً اعتقال مواطنين سوريين في العراق

ذكر بيان للجنة السورية لحقوق الإنسان أن القوات العراقية اعتقلت ثلاثة مواطنين سوريين، مقيمين في بغداد منذ أوائل الثمانينيات بصورة نظامية، وذلك يوم ١٨ أيلول الجاري. والمعتقلون هم: محمد خضر محمود شمه / ٤٨ سنة ، حسين أحمد قطريب / ٥٩ سنة ،محمد رفيق محمد سالم رزق / ٥٥ سنة ، وقد اعتقل الثلاثة من منازلهم أثناء حملات التفتيش في حي العامرية ، ولا سبب لاعتقالهم سوى أنهم سوريون.

واللجنة السورية لحقوق الإنسان إذ كررت استنكارها الشديد لحملات الاعتقال التي تقوم بها القوات العراقية ضد المواطنين السوريين المسالمين المقيمين في العراق. طالبت بالإفراج الفوري عنهم وعن نظائهم من السوريين المعتقلين لديها، وناشدت كافة المدافعين عن حقوق الإنسان للعمل الفوري للإفراج عنهم ، ومخاطبة السلطات العراقية للتوقف عن هذا المسلك المشين.

٩/١٩ الحسكة - دمشق: اعتقال مواطن

ذكر بيان للجمعية أنه بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٧ أهدمت جهات أمنية على اعتقال المواطن خالد سليمان الأسعد الذي يبلغ من العمر خمسة وثلاثون عاماً، وهو من مواليد الحسكة ويقطن في مدينة دمشق، وناشط في اللجان الأهلية لنصرة العراق، وقد تم اعتقاله في أحد مقاهي دمشق دون بيان الأسباب، وأدان البيان الاعتقال التعسفي لأي مواطن كان كما طالب السلطات الأمنية بالإفراج الفوري عنه وعن كافة المعتقلين الآخرين .

٩/٢٢ حلب : اعتقال سوريين لنقلهما تمثال حافظ الأسد

الخليج: ذكر بيان المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سوريا أمس أن أجهزة الأمن السياسي في حلب اعتقلت كلاً من المحامي عادل سيرجيه وموكله عبد المجيد شبارق على خلفية قيام المذكورين بنقل تمثال الرئيس الراحل حافظ الأسد الموجود في ارض "شبارق". علماً أن المحامي وموكله كانا قد حصلوا على قرار قضائي يسمح بنقل التمثال.

٩/٢٦ اعتقال شيخ مسن عائد إلى الوطن

ذكر بيان اللجنة السورية لحقوق الإنسان أن أجهزة الأمن اعتقلت صباح الجمعة ٩/٢٣ الشيخ عبد القادر الشواف (إمام وخطيب في مدينة حماة ومفتش مساجد المحافظة سابقاً وعمره ٧٨ عاماً). جرى الاعتقال على الحدود السورية (درعا) لدى عودة الشيخ من السعودية بعد زيارة أولاده وتلقي العلاج، وقد ذكر شهود عيان أنه عومل عند اعتقاله معاملة سيئة، وأفاد البيان بأن الشيخ الشواف داعية معتدل ليس له انتماء سياسي، ووضعته الصحي حرج يحتاج إلى عناية طبية، إضافة إلى التقدم في السن، والشيخ معروف بالأعمال الخيرية التي يقوم بها وبالإشراف على بناء عدد من المساجد، وبمساعدة عدد من الأسر الفقيرة في المدينة.

وقد دان البيان اعتقال هذا الرجل الطاعن في السج، وطالب بإطلاق سراحه مع جميع معتقلي الرأي.

٩/٢٤ اعتقالات واسعة خارج إطار القانون

ذكر بيان للجمعية، إن حملة اعتقالات واسعة طاولت عدداً من المواطنين في مدن وبلدات: دوما، دروشة، خان الشيخ، سكيكة، وصولاً إلى الحسكة والقامشلي. ومن الملاحظ أن الطابع الإسلامي هو الغالب على المعتقلين، على الرغم من غياب مؤشرات تدل على وجود روابط تنظيمية سياسية فيما بينهم.

وقد استنكر البيان هذه الاعتقالات العشوائية، خصوصاً في هذا الوقت الحرج الذي يتطلب تحصيناً للبلاد بوجه التآمر والضغط الخارجيين من خلال سيادة القانون والاتجاه نحو المصالحة الوطنية، وطالب بالإفراج الفوري عن المعتقلين، أو تقديمهم إلى محاكمة عادلة كما أكد على مطلبها الدائم بطي ملف الاعتقال السياسي.

٩/٢٤ منع اجتماع حقوقي

فضت قوى الأمن اجتماعاً للجمعية العامة للجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية، كان منعقداً في منزل أحد أعضاء اللجان في ضواحي دمشق، وقامت بتفريق المشاركين في الاجتماع، الذين وصل عددهم للخمسين كما جاء في بيان اللجان.

وقد أدان بيان للجمعية هذا العمل التعسفي ضد حرية الاجتماع والنشاط الحقوقي، مستكراً استمرار النهج الأمني للسلطات، وتماديها في انتهاك حقوق المواطن والإنسان التي كفلها الدستور وجميع الشرائع.

٩/٢٥ الرقة: اعتقال مقعد

ذكر بيان للجمعية أن من بين المعتقلين في سياق الحملة التي طاولت العديد من المواطنين الموصوفين بانتمائهم للتيار الديني في عدد من المدن السورية، المواطن باسم عيسى السعيد (منطقة الثورة/ محافظة الرقة) الذي اعتقل صباح يوم ٩/٢٠ وهو من مواليد عام ١٩٨٥، وطالب في صف الشهادة الثانوية، وهو مشلول النصف السفلي نتيجة إصابة قديمة خلال الطفولة.

لقد أخذ المواطن المذكور دون دراجته نصف الآلية التي يتحرك بواسطتها، مما يزيد في عجزه ويمنعه من القيام بحاجاته الحيوية الضرورية. وطالب بيان الجمعية بالإفراج الفوري عن باسم السعيد، وجميع معتقلي الرأي.

٩/٢٥ أحكام محكمة أمن الدولة العليا

حكمت محكمة أمن الدولة العليا بدمشق اليوم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وخفضت الحكم إلى سنتين ونصف على كل من محمود علي محمد العضو القيادي في حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكيدي) وكل من المعتقلين الكرد هاشم أحمد أحمد، وشاهين محمد حسين بتهمة الانتساب إلى جمعية سرية تهدف إلى اقتطاع جزء من أراضي الدولة وضمه إلى دولة أجنبية وهو الاتهام الموجه عادة للناشطين السياسيين الأكراد الذين يمثلون أمام هذه المحكمة.

يذكر أن المحكوم محمود علي محمد (أبو صابر - من أهالي قامشلي - تولى ١٩٥٥، متزوج وله سبعة أولاد) اعتقل في أول نيسان من هذا العام، وذلك على خلفية الزيارة التي قام بها ضمن وفد حزب الوحدة القيادي إلى كردستان العراق في آذار عام ٢٠٠٤. وفي جلستها بتاريخ ٢٠٠٥/٥/١٥ قررت المحكمة إخلاء سبيله بكفالة، قبل أن تحكمه مؤخراً، علماً أن أحكام هذه المحكمة غير قابلة للاستئناف أو الطعن وتنفيذها يتوقف على تصديق الحاكم العرفي.

٩/٢٧ حماه: اعتقال نساء كرهائن

استنكر بيان للجنة السورية لحقوق الإنسان اعتقال ثلاث نساء من محافظة حماه (رولا الخالد وهي حامل، وناديا الساطور ومعها ابنتها وعمرها عدة أشهر، وهبة الخالد وهي حامل) كرهائن عن أزواجهن الذين تواروا عن الأنظار في أوائل هذا الشهر.

واعتبر البيان ذلك اعتقالاً تعسفياً وغير قانوني، ومنافٍ للقيم والعهود الدولية التي تعتبر سورية طرفاً موقعاً عليها. فلا يجوز أن يعتقل برئ مكان متهم ولو كان قريباً له، ولا يجوز معاقبة البريء وأخذه بجريرة غيره كائناً من كان.

٩/١٣ الرياض :هيئة حكومية سعودية لحقوق الانسان

الحياة : وافق مجلس الوزراء السعودي أمس، بناء على طلب وزير الداخلية نايف بن عبد العزيز، على تنظيم هيئة لحقوق الإنسان، وجاء في بيان نقلته «وكالة الأنباء السعودية» عقب الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء، انه تتشأ بموجب هذا التنظيم هيئة تسمى «هيئة حقوق الإنسان» ترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء وتهدف إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها ونشر الوعي بها والإسهام في ضمان تطبيق ذلك في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية وتكون هي الجهة الحكومية المختصة بإبداء الرأي والمشورة في ما يتعلق بهذا الموضوع، وان تتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية ويكون لها الاستقلال التام في ممارسة مهماتها المنصوص عليها في هذا التنظيم ويكون مقرها الرئيسي مدينة الرياض ويجوز لها فتح فروع وإنشاء مكاتب في مناطق المملكة».

ووفقاً للتنظيم سيكون للهيئة رئيس يعين بأمر ملكي بمرتبة وزير ونائب يعين بأمر ملكي بالمرتبة الممتازة، ويكون لها مجلس يسمى «مجلس الهيئة» يضم الى الرئيس ونائيه ثمانية عشر عضواً على الأقل متفرغين للعمل وستة أعضاء على الأقل غير متفرغين من ذوي الاهتمام بمجال حقوق الإنسان، يعينون جميعهم بأمر من رئيس مجلس الوزراء لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد.

وأقر التنظيم أن يكون مجلس الهيئة السلطة المهيمنة على شؤون الهيئة وتصريف أمورها ويتخذ جميع السبل اللازمة لتحقيق أغراضها في حدود ما نص عليه التنظيم من واجبات واختصاصات.

وكانت «الجمعية الأهلية لحقوق الإنسان» في السعودية هي السبقة في الخروج إلى العمل الميداني في العام الماضي، إذ عقدت أول اجتماعاتها في نهاية شباط (فبراير) ٢٠٠٤ في إحدى حجرات مجلس الشورى. وحضر ذلك اللقاء الأعضاء المؤسسون البالغ عددهم ٤١ عضواً بينهم ١٠ سيدات.

وفي التاسع من آذار (مارس) أعلن الأعضاء المؤسسون عن إنشاء جمعيتهم تحت مسمى «الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان»، مستأذنين خادم الحرمين الشريفين البدء في نشاطهم. وشمل الإعلان أهداف الجمعية وسياقاتها التي «ستعمل ضمنها صوتاً لحقوق الإنسان وردعاً للتسلط والظلم، ونشراً لمفاهيم حقوق الإنسان في أوساط المجتمع وترسيخها». وصدر في اليوم نفسه النظام الأساس للجمعية في أكثر من ٢٠ مادة.

ورحب مدير فرع «الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان» في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف بصدر الإعلان وقال لـ«الحياة» أن عمل الجمعية يختلف عن الهيئة «فنحن راصدون لحركة حقوق الإنسان والحفاظ عليها، وسنرفع الصوت عالياً في حال رصدنا انتهاكاً، وسنكرر مطالبنا بكل الوسائل التي يكفلها نظام بلادنا لرفع هذا الانتهاك أو ذلك». وأضاف: «كما أننا سنواصل عملنا في إصدار تقارير دورية عن مستوى تطبيق حقوق الإنسان ورصد المخالفات».

٩/٢٥ بيروت : محاولة اغتيال اعلامية

تعرضت الإعلامية مي شدياق لمحاولة اغتيال عصر اليوم، وأدى تفجير سيارتها إلى إلحاق إصابات بالغة في جسدها، دفعت الأطباء إلى بتر قدمها اليسرى ويدها اليسرى. والمرصد تستكمر مع جميع أنصار حرية الصحافة والتعبير ذلك العمل الإرهابي، الذي يعتبر الحادث رقم ١٤ في سلسلة تفجيرات لبنان واغتيال قاداته وأحراره.

٩/١٣ نيويورك : فشل المفاوضات حول حقوق الانسان وإدارة الأمم المتحدة

النهار - و ص ف - يبدو ان قمة الجمعية العمومية المخصصة لاصلاح الامم المتحدة والتي تفتتح غدا في نيويورك، معرضة للفشل، بعد اعلان واشنطن تعثر المفاوضات المتعلقة بحقوق الانسان واصلاح ادارة الامم المتحدة، وهما مسألتان رئيسيتان في الوثيقة النهائية التي ستطرح على القمة العالمية.

وصرح الناطق باسم البعثة الاميركية لدى الامم المتحدة ريك غرينل ان المحادثات "اخفتت" في شأن هاتين النقطتين، موضحا ان وفودا عدة رفضت ان ينتخب اعضاء مجلس حقوق الانسان الذي يفترض ان يحل محل لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة حاليا، بغالبية الثلثين في الجمعية العمومية، واصرت على ان ينتخب هؤلاء بالغالبية المطلقة. واضاف: "لقد اخفقتنا ايضا" في موضوع ادارة الامم المتحدة.

ويناقش الديبلوماسيون منذ ثلاثة اسابيع سبع مسائل عالقة، هي حقوق الانسان، وادارة الامم المتحدة، والتنمية، والارهاب، ومسؤولية حماية السكان، ولجنة توطيد السلام، والحد من الانتشار النووي، توصلنا الى نص يعرض على اكثر من ١٥٠ رئيس دولة وحكومة لتبنيه في القمة.

٩/٢٦ مدريد : الحكم على تيسير علوني

أصدرت المحكمة الإسبانية اليوم أحكاماً مختلفة على عدد من المتهمين في قضية الإرهاب المزعومة، ومنها الحكم بسبع سنوات سجن على مراسل قناة الجزيرة المواطن السوري تيسير علوني، بتهمة انتمائه لتنظيم القاعدة، وقد لقي صدور هذا الحكم استنكاراً واسعاً من قبل منظمات الدفاع عن حرية الصحافة وحقوق الإنسان، ويتوقع استئنافه.

قضايا وحملات : ١- شارك في التوقيع على عريضة : لا لجرائم الشرف

ذبحت المواطنة السورية هدى أبو عسلي من قتل أخيها، وبمباركة العائلة والأقارب، ذبح النعاج، لزواجها من مواطن سوري من خارج طائفقتها، بعقد صحيح موثق صادر عن الجهات القضائية.

وقد أشاع أفراد العائلة أن الحكم أصدرته ونفذته العائلة على خلفية سلوكها المنحرف، لا زواجها، ربما كي يستفيد القاتل من العذر المحل في عقوبة جرائم الشرف في القانون السوري، والذي نجا بفضله آلاف المجرمين والقتلة بفلتتهم، بعد أن قتلوا قريباتهم لمجرد الشبهة في سلوكهم.

إننا في لجنة دعم قضايا المرأة إذ نستنكر هذه الجريمة الوحشية المروعة، نطالب بإنزال أقصى العقوبة بحق قاتل هدى أبو عسلي ومحرضيه، كما نطالب بتعديل القوانين التي تحمل تمييزاً ضد المرأة، وعلى رأسها هنا، المادة ٥٤٨ حول العذر المحل في القتل والإيذاء المتعلق بما يسمى جرائم الشرف، واعتبار جرائم قتل النساء، جرائم قتل مواطنين في هذا البلد، تطبق على قتلهم العقوبات التي تطال أي مجرم يقتل مواطناً، وإعادة الاعتبار لهيئة القانون، واستقلالية القضاء، فالقانون وحده صاحب الحق في تجريم الناس، وإصدار أحكام ضدهم، وتطبيق عقوبات بحقهم.

كما نهيب بجميع المواطنين العقلاء الشرفاء مساندة الحملات التي انطلقت، مستنكرة هذه الجريمة الفظيعة ومثيلاتها، من أجل حماية أرواح وحقوق النساء في هذا البلد، وإعادة الاعتبار إليهن، مواطناً مساويات للمواطنين في الحقوق والواجبات. لجنة دعم قضايا المرأة

للتوقيع على العريضة: الرجاء إرسال الاسم على العنوان : maanwomen@hotmail.com

أو العنوان البريدي لموقع نساء سوريا : nesasy@nesasy.com

أو العنوان البريدي لجمعية حقوق الإنسان في سوريا، أو أي عنوان آخر مشارك في الحملة

٢ - شارك في حملة منظمة العفو الدولية: لنحوّل التربية على حقوق الإنسان إلى واقع

(موقع المنظمة باللغة العربية www.amnesty.org/arabic)

: يقع على عاتق جميع الحكومات، بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان، واجب تعليم حقوق الإنسان بشكل منظم وتوفير بيئة تعلم تحظى فيها حقوق الإنسان بالاحترام والاعتراف.

منظمة العفو الدولية تدعم البرنامج العالمي الجديد للأمم المتحدة للتربية على حقوق الإنسان، الذي أطلق في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٤.

وسيقوم مؤيدو منظمة العفو الدولية في مختلف أنحاء العالم بالتحرك وكسب تأييد حكومات بلدانهم ومطالبتها بأن تصبح التربية على حقوق الإنسان جزءاً من المناهج الدراسية فيها، أو تطويرها وإعطائها تركيزاً أكبر وموارد أكثر. كما أننا نطلب منكم الانضمام إلى تحركنا لجعل التربية على حقوق الإنسان جزءاً من الحياة اليومية في المدارس في شتى أنحاء العالم.

ما بيدك أن تفعله:

١. قم بتنزيل بطاقة بريدية وإرسالها إلى حكومة بلدك، واطلب منها أن تعمل على تدريس التربية على حقوق الإنسان و/ أو تطويرها في المدارس.

ثمة بطاقتان بريديتان (متوفرتان على موقع المنظمة، انقر على نسخة PDF من كل بطاقة بريدية)، إحداها للمدارس الأساسية والأخرى للمدارس الثانوية، يمكن إرسالهما إلى وزراء التربية والتعليم/ البرلمانيين. ويمكنك العثور على العناوين التفصيلية لوزراء التربية والتعليم/ البرلمانيين هنا (انقر على العنوان:

<http://www.gksoft.com/govt/en/world.html>

٢. تنزيل ملصق وعرضه في مدرستك أو مكان عملك أو مركز مجتمعك المحلي أو الديني.

ثمة ملصقان (متوفران على موقع المنظمة، انقر على نسخة PDF من كل ملصق)، أحدهما للمدارس الأساسية والأخر للمدارس الثانوية.

كما يمكنك الاتصال باي مكتب / فرعي تابع لمنظمة العفو الدولية للحصول على نسخ من البطاقة البريدية والملصق ولصائق الشعار.

٣. الاطلاع على المزيد من المعلومات حول التربية على حقوق الإنسان إذا كنت معلماً، فإنك ستجد فائدة في صفحة الأسئلة والأجوبة (راجع موقع المنظمة بالعربية) عندما تقوم بتعليم حقوق الإنسان أو الإجابة عن أسئلة حول ماهية التربية على حقوق الإنسان

حقوق طلاب التعليم المفتوح مغلقة (خاص بالمرصد)

اكتشف عشرات الطلاب السوريين، الذين تخرجوا حديثاً وفق نظام التعليم المفتوح، أن الجامعات السورية لا تعترف بشهاداتهم ولا تسمح لهم بالتسجيل في الدراسات العليا، نظراً لأن مجلس التعليم العالي قرر، وإلى أمد غير منظور، عدم قبول طلب أي طالب منهم لمتابعة الدراسات العليا في الجامعات الرسمية. علماً أنه سبق لمجلس المذكور وأكد في القرار رقم ٥٠ الصادر عنه عام ٢٠٠٣، والذي أسس لنظام التعليم المفتوح، أن شهاداتهم تعادل مثيلاتها في الجامعات السورية الأخرى... (وجاء فيه : يمنح الطالب في نظام التعليم المفتوح بعد إنهائه جميع المقررات الدراسية المطلوبة منه بنجاح درجة الإجازة في الاختصاص الذي درسه من الجامعة المختصة ، وهي معادلة للدرجات الجامعية التي تمنحها الجامعات السورية النظامية وجامعة القاهرة في جمهورية مصر العربية).

لقد قامت خطوة التعليم المفتوح على اساس تبني فلسفة التعليم عن بعد ، ومبادئ التنمية المستدامة، التي تشجع على التعلم المستمر بغض النظر عن العمر وخارج أطر التعليم النظامي، وتتيح فرص التعلم لمن فاتته داخل تلك الأطر، كما تستجيب لحاجات التعلم المتنامية والمتغيرة التي لم تعد تستوعبها طبيعة تلك الأطر المدرسية وإمكاناتها. وفي سورية ، جمعت الخطوة بين فكرة التعلم الذاتي ، والتعلم النظامي، بإضافة اللقاءات الدورية بين الطلاب الدارسين وأعضاء هيئة التدريس وتوفير عدد من الوسائل التعليمية الأكثر تطوراً مثل قاعات الاستماع وقاعات المشاهدة ، لكن التطبيق العملي بعد اربع سنوات من بدء هذه التجربة في سورية، يكشف عن مفارقة تتدرج في باقي مفارقات واقعا، حيث تأكلت الأهداف الكبرى في مجرى الواقع التطبيقي، فاللقاءات الدورية تكاد تكون معدومة، إضافة الى الغياب التام لاي نوع من انواع الوسائل التعليمية المتطورة (أدهم الطويل: جريدة تشرين : ١٥ / ٩ / ٢٠٠٥) بذلك، تحول التعليم المفتوح إلى مسار آخر من مسارات هدر الطاقات والأموال، إذ تقدر تكلفة التعليم المفتوح لكل طالب (٣٠٠٠ ل.س X ١٠ مواد X ٤ سنوات = ١٢٠٠٠ ل.س) وبإضافة الرسوم وباقي التكاليف المتصورة ، يمكن أن تصبح التكاليف ما بين ٢٠٠ و ٢٥٠ ألف ل.س التي يتكفلها كل من الطلاب في سنوات الدراسة وبالتالي عائلتهم التي بالكاد تتحمل تكاليف واحد من أبنائها.

هكذا اكتشف حاملو شهادة التعليم المفتوح ، وقد تخرجت الدفعة الأولى منهم هذا العام، قيمة هذه الشهادة التي لا تساوي مثيلاتها، على الرغم من وكل عود مجلس التعليم العالي وخطابات وزرائه، فهي لا تفتح لهم باب متابعة التعلم، لا في الجامعات الرسمية ولا حتى في الجامعات الخاصة، وذلك قبل أن تنتقل العدوى إلى باقي مؤسسات الدولة فترفض الاعتراف بشهاداتهم أسوة (على الأقل) بالجامعات التي أصدرتها، وتسدد عليهم باقي منافذ الاستفادة من شهاداتهم، التي أهدروا أموالهم وطاقاتهم طوال أربع سنوات على الدراسة فيها . وكأن هؤلاء الطلاب قد اشتروا شهادة مزورة، او جلبوا شهادة من جامعات سبق لوزارة التعليم العالي أن سحبت الاعتراف بها ونهت طلابنا إلى عدم الدراسة فيها!

فهل أصبح التعليم المفتوح باباً آخر من ابواب الاحتيال المقونن، يشارك فيه ، مع الأسف ، بعض مدرسي جامعاتنا الذين تدفعهم أوضاعهم المادية للنكسب بالدور من تعويضات هذا التعليم، الذي يفتح لهم باب الرزق، ويغلق على المتعلمين ابواب التعلم؟

- الحق والحق الطبيعي : محمد عابد الجابري ، موقع الرأي ٠٥/١/٢٥ .

كان الفيلسوف الإنجليزي توماس هوبز من أبرز مؤسسي نظرية "الحق الطبيعي". وقد عرضها في كتابه الشهير "ليفياتان" Léviathan الذي ألفه سنة ١٦٥١. انطلق هوبز من فكرة جديدة هي ما عرف منذ ذلك الوقت بـ"حالة الطبيعة". وكما سبق أن ذكرنا عند تحليلنا لظهور فكرة "العقد الاجتماعي"، فقد طرحت فرضية "حالة الطبيعة" لتأسيس ظاهرة الاجتماع البشري والتمدن الإنساني على أساس "معقول" يمكن أن يقدم للحاضر، من الماضي، ما يساعد على غرس وتجذير مفاهيم التحديث والتجديد في وعي الناس. ذلك لأنه بدون هذا النوع من التأسيس الذي "يكتشف" أو يستنبط في التراث أسس تجاوزه الجدلي (الذي يعني النفي والإثبات، ثم نفي النفي والاحتفاظ بالإثبات بصورة جديدة) سيبقى مطلب التجديد والتحديث مطلباً طوبوايياً في ذهن أصحابه. في هذا الإطار وظفت فرضية "حالة الطبيعة" كأرضية لهذا التأسيس. يعبر هوبز عن "جوهر حالة الطبيعة" بالقول: "الإنسان ذئب للإنسان"، بمعنى أن حالة الطبيعة التي كان الإنسان خلالها يعيش في حرية مطلقة هي حالة حرب دائمة بين الإنسان وأخيه الإنسان. والحق الطبيعي في هذه الحالة هو الحق في تلبية الرغبات وإشباعها. يقول هوبز: "إن الحق الطبيعي، الذي يسميه الكتاب عادة بالعدل الطبيعي naturel justice معناه : حرية كل واحد في العمل بكامل قوته، وكما يحلو له، من

أجل الحفاظ على طبيعته الخاصة، وبعبارة أخرى على حياته الخاصة، وبالتالي القيام بكل ما يبدو له، حسب تقديره الخاص وعقله الخاص، أنه أنسب وسيلة لتحقيق هذا الغرض.

هذا عن "الحق الطبيعي"، وهو غير "القانون الطبيعي". و"هوبز" يميز بينهما تمييزاً حاسماً حيث يقول: أنا لا أعني بكلمة "الحق" Right شيئاً آخر سوى الحرية الممنوحة لكل إنسان لكي يستخدم قدراته الطبيعية طبقاً للعقل السليم. ومن ثم فإن الأساس الذي يركز عليه الحق الطبيعي هو التالي: كل إنسان لديه القدرة والجهد لحماية حياته وأعضائه. وما دام لكل إنسان الحق في البقاء فلا بد أن يمنح أيضاً حق استخدام الوسائل، أعني أن يفعل أي شيء، بدون أن يمكن أن يبقى.

ومن هنا كانت الحقوق الطبيعية للإنسان أربعة: حق البقاء أو المحافظة على الذات. الحق في استخدام كافة الوسائل التي تؤمن الحق السابق (حق البقاء). حق تقرير أنواع الوسائل الضرورية التي تكفل حق البقاء ودرء الخطر. حق وضع اليد على كل ما تصل إليه (اليد): "لقد منحت الطبيعة كل إنسان الحق في كل شيء ولذلك فمن المشروع لكل إنسان أن يفعل أي شيء يساعده على البقاء".

هذا عن "الحق الطبيعي". أما "القانون الطبيعي" فهو قانون، بمعنى أنه قاعدة من صميم العقل البشري، يمنع الناس من القيام بما يقودهم إلى الهلاك الذي لا بد أن يجرحهم إليه تمسك كل منهم بحقوقه كاملة. يقول هوبز: ينبغي مع ذلك التمييز بين الحق والقانون، ذلك أن الحق يعتمد الحرية، حرية المرء في أن يفعل فعلاً ما، أو يمتنع عن فعله. أما القانون فهو الذي يرتبط بواحد منهما دون الآخر، (أي بالفعل أو الامتناع عن الفعل)، فهو الذي يحدد ويعين. ومن ثم فالقانون والحق يختلفان اختلافاً كبيراً مثلما يختلف "الإلزام" obligation و"الحرية" liberty من حيث إنهما يتناقضان في الموضوع الواحد.

"الحق الطبيعي"، الذي تعطيه الطبيعة، يعطي الإنسان كل شيء. أما "القانون الطبيعي"، الذي يصدر من طبيعة عقل الإنسان نفسه فهو يعين ويحدد الطريقة الأكثر ملاءمة للحفاظ على الحقوق الطبيعية وعلى رأسها حق البقاء. إن العقل يملئ على الإنسان فكرة على درجة كبيرة من الأهمية، فكرة التنازل عن حقه الطبيعي الذي يعني حرية التصرف بدون قيود، والدخول مع الآخرين في حال من السلم، قوامها الكف عن الاقتتال والتحرر من الخوف. هذا التنازل عن "الحق الطبيعي" هو أساس الدولة. هو العقد الاجتماعي الذي يجعل قيام الدولة ممكناً.

من الفلاسفة الذين وظفوا فكرة "الحق الطبيعي" الفيلسوف الهولندي الشهير باروخ سبينوزا (١٦٣٢-١٦٧٧). لقد ألف هذا الفيلسوف كتاباً مهماً بعنوان "رسالة في اللاهوت والسياسة"، شرح مضمونها بقوله: وفيها تتم البرهنة على أن حرية التفلسف لا تمثل خطراً على التقوى (الدين) أو على سلامة الدولة، بل إن في القضاء عليها قضاءً على سلامة الدولة وعلى التقوى ذاتها في آن واحد.

أما الغرض من الرسالة فقد حدده في شيئين اثنين: أولاً، "الفصل بين الفلسفة واللاهوت (الدين) وبيان أن اللاهوت يترك لكل فرد "حرية التفلسف"، حسب عبارة سبينوزا نفسه. وهنا، مع هذا الفيلسوف الهولندي الذي عاش في القرن السابع عشر، نلتقي مع الفكرة نفسها التي دافع عنها ابن رشد قبل ذلك بخمسة قرون في كثير من كتبه، فكرة الفصل بين الدين والفلسفة.

ثانياً، "معالجة الأسس التي تقوم عليها الدولة". وهذا ما يهمننا هنا، لأنه في هذا المجال بالذات يوظف هذا الفيلسوف فكرة "الحق الطبيعي" الذي لكل إنسان بغض النظر عن الدين والدولة. ويعني: "بالحق الطبيعي وبالتنظيم الطبيعي مجرد القواعد التي تتميز بها طبيعة كل فرد، وهي القواعد التي ندرك بها أن كل موجود يتحدد وجوده وسلوكه حتماً على نحو معين". ولما كان القانون الأعظم للطبيعة هو أن كل شيء يحاول بقدر استطاعته أن يبقى على وضعه، وبالنظر إلى نفسه فقط، دون اعتبار لأي شيء آخر، فينبني على ذلك أن يكون لكل موجود حق مطلق في البقاء على وضعه، أي في أن يوجد ويسلك كما يتحتم عليه طبيعياً أن يفعل". ويضيف سبينوزا: "وفي هذا الصدد لا نجد فارقاً بين الناس والموجودات الطبيعية الأخرى، أو بين ذوي العقول السليمة ومن هم خلوا منها، أو بين أصحاب النفوس القوية والأغبياء وضعاف العقول. والواقع أن كل من يفعل شيئاً طبقاً لقوانين الطبيعة إنما يمارس حقاً مطلقاً لأنه يسلك طبقاً لما تمليه عليه طبيعته ولا يمكنه أن يفعل سوى ذلك. فبقدر ما ننظر إلى الناس على أنهم يعيشون تحت حكم الطبيعة وحدها نجد أن لهم جميعاً وضعاً واحداً: فمن لم يعرف العقل بعد، أو من لم يحصل بعد على حياة فاضلة، يعيش طبقاً لحق مطلق خاضع لقوانين الشهوة وحدها، شأنه شأن من يعيش طبقاً لقوانين العقل. وكما أن للحكيم حقاً مطلقاً في أن يعمل كل ما يأمر به العقل، أي أن يحيا طبقاً لقوانين العقل، فإن للجاهل، ولمن هو خلوا من أية صفة خلقية، حقاً مطلقاً في أن يفعل كل ما تدفعه الشهوة نفسها نحوه، أي أن يعيش طبقاً لقوانين الشهوة" (لاحظ كيف تطورت فرضية "حالة الطبيعة" مع سبينوزا إلى فكرة "الحق المطلق").

وهذا لا يعني أن سبينوزا يدعو الناس إلى العيش حسب طبيعتهم وحدها دون اعتبار لما تمليه عليهم عقولهم. كلا. إنه يؤكد: "أنه يظل من الصحيح دون شك أن من الأنفع للناس أن يعيشوا طبقاً لقوانين عقولهم ومعاييرها اليقينية لأنها،

كما قلنا، لا تتجه إلا إلى تحقيق ما فيه نفع حقيقي للبشر. وفضلا عن ذلك فإن كل إنسان يود العيش في أمان من كل خوف بقدر الإمكان. ولكن ذلك مستحيل ما دام كل فرد يستطيع أن يفعل ما يشاء وما دام العقل لا يعطي حقوقاً تعلق على حقوق الكراهية والغضب. والواقع أنه لا يوجد إنسان واحد يعيش دون قلق وسط العداء والكراهية والغضب والمخادعة، ومن ثم لا يوجد إنسان واحد لا يحاول الخلاص من ذلك بقدر استطاعته".

كيف يمكن الخلاص من حال العداء والكراهية التي قد تنجم عن عمل كل فرد طبقاً للحق الطبيعي؟ يجب سبينوزا: "... نلاحظ أن الناس يعيشون في شقاء عظيم إذا هم لم يتعاونوا، إذا هم ظلوا عبيداً لضرورة الحياة ولم يعملوا على تنمية عقولهم... ومن ثم يظهر لنا بوضوح تام أنه لكي يعيش الناس في أمان، وعلى أفضل نحو ممكن، كان لزاماً عليهم أن يسعوا إلى التوحد في نظام واحد (الدولة)، وكان من نتيجة ذلك أن الحق الذي كان لدى كل منهم على الأشياء جميعاً، بحكم الطبيعة، أصبح ينتمي إلى الجماعة ولم تعد تتحكم فيه قوته أو شهوته بل قوة الجميع وإرادتهم".

مطلوب حراً

هيثم محمد ياسين الحموي، العمر ٢٨ عاماً، مدرس مساعد في الجامعة.
محمد خالد شحادة، العمر ٢٦ عاماً، خريج قسم اللغة الإنجليزية، ويؤدي الخدمة العسكرية.
يحيى طه شرجي، العمر ٢٦ عاماً، محاسب.

معتز محمد زهير مراد، العمر ٢٨ عاماً، مهندس ميكانيكي.
اعتقلوا في أيار ٢٠٠٣ إثر مشاركتهم في أنشطة تطوعية، بما فيها إنشاء مكتبة مجانية، وتنظيف بلدتهم دارياً - جنوب شرقي دمشق، والاحتجاج ضد غزو العراق، وتشجيع الناس على التوقف عن التدخين.
في ١ أبريل/نيسان ٢٠٠٤، حكمت محكمة عسكرية ميدانية سرية تفتقر إجراءاتها بصورة مريعة إلى المعايير الدولية للمحاكمة النزيهة، بما في ذلك حرمان المتهمين من التمثيل القانوني، على محمد شحادة ومعتز مراد بالسجن ثلاث سنوات، بينما حكمت على هيثم الحموي ويحيى شرجي بالسجن أربع سنوات بجريرة "محاولتهم تأسيس منظمة دينية، والتورط في أنشطة اجتماعية غير مرخص لها، وحضور صفوف دينية وفكرية غير مرخصة".

مكان الاعتقال : سجن صيدنايا بين زنازين جماعية وزنازين فردية

((جمعية حقوق الإنسان في سورية هي جمعية مستقلة غير حكومية تأسست في دمشق بتاريخ ٢٠٠١/٧/٢ من مجموعة من المهتمين والناشطين في الحقل العام.
تقف الجمعية على مسافة متساوية من جميع المعتقدات الدينية والمذاهب الفكرية والنظريات السياسية ومن جميع الفئات الاجتماعية، وتعمل لتعزيز استقلالها عن أي سلطة سياسية وعن أي جهة محلية أو إقليمية أو دولية، و الجمعية في كل ما تقوله وتفعله تهدف لتعزيز وحدة المجتمع وتماسكه وصيانة السيادة الوطنية، وتشديد دولة الحق والقانون بما يتسق وقيم الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية التي هي من أهم مبادئ حقوق الإنسان .
لا تنشئ الجمعية منفعة خاصة، وتعمل لتحقيق أهدافها عبر الوسائل المشروعة قانونياً وأخلاقياً، كما تؤمن بترابط الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكونها غير قابلة للتجزئة))

جميع وثائق الجمعية من بيانات وتقارير ومذكرات وأعداد المرصد متوفرة على موقع الجمعية
إن إبلاغك عن أي انتهاك تتعرض له يساعدنا في أداء عملنا ويوفر لنا إمكانية أكبر لمساعدتك

دمشق ص ٧٩٤ - هاتف ٢٢٢٦٠٦٦ - فاكس ٢٢٢١٦١٤

Email : hrassy@ ureach.com

و hrassy@ lycos.com

www.hrassy.org

(أغلق تحرير هذا العدد مساء يوم ٩/٢٩)